

## إيران بعد الانسحاب من «خطة العمل الشاملة المشتركة» (الجزء الثاني): رسم معالم ردّ طهران

مايكل آرنشنت

١٧ تموز/يوليو ٢٠١٨

[اقرأ الجزء الأول من هذا المرصد السياسي](#)، الذي يبحث الدروس المستخلصة من حملات الضغط السابقة ضد برنامج إيران النووي.

رداً على انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات ذات الصلة، ستصرف إيران على الأرجح وفق المبادئ التي اعتمدها خلال الأزمات النووية السابقة. فقد تقوم باختبار القيود النووية التي فرضتها «خطة العمل الشاملة المشتركة» أو تتجاوزها، وتردّ بالمثل على الضغوط المكثفة في مجالات أخرى، وتبحث عن وسائل بديلة في المرحلة المقبلة عندما تواجه رداً حازماً، وتحاول التخفيف من أثر العقوبات من خلال دق إسفين بين الولايات المتحدة والمجتمع الدولي.

وقد تعمل طهران أيضاً على تكثيف أنشطتها الإقليمية - التي لم تكن جزءاً من مقاومتها السابقة المتعلقة بالأسلحة النووية - مما أدى إلى إزالة الحدود بينهما وتعزيز احتمالية التصعيد في أحد المجالين أو كليهما. وإذا أدت العقوبات الأمريكية إلى تراجع ملحوظ في دخل النفط الإيراني (وهي مسألة غير مؤكدة في الوقت الحاضر) أو استنتجت طهران أن واشنطن تبذل جهودها لتغيير النظام، فقد تلجأ إلى التخريب أو إثارة الفوضى في الخليج العربي، أو شنّ هجمات إرهابية، أو حتى تجاوز العتبة النووية. وقد تساهم إجراءات إدارة ترامب خلال الأشهر المقبلة في تحديد المسار الذي ستخاربه إيران.

### خيارات إيران

سوف يُحدد رد فعل الجمهورية الإسلامية جزئياً من شدة حملة الضغط الأمريكية، والطريقة التي تتفاعل بها واشنطن مع الاختبارات الإيرانية، والدرجة التي تعتقد طهران أن أمريكا ستدعم سياستها القائمة على أقصى قدر من الضغط بالقوة العسكرية. وإذا استطاعت إيران تديب أمرها رغم العقوبات، فقد تواصل الالتزام بقيود «خطة العمل الشاملة المشتركة» وفصل محاولات المتواضعة المتعلقة بالمقاومة النووية عن أنشطتها غير النووية والإقليمية. وإذا كان أثر العقوبات الأمريكية كبيراً، فقد لا تنسحب إيران من «خطة العمل الشاملة المشتركة» لتفادي تجدد العقوبات الدولية عليها، على أن تقاوم في الوقت نفسه في مجالات أخرى. وفي أسوأ الحالات، قد ترد إيران على كافة الجبهات دفعةً واحدة - رغم أن هذا السيناريو يبدو مستبعداً في الوقت الحالي. وبالتالي، أمام طهران مجموعة واسعة من خيارات التعامل التي يمكنها موازنتها وفقاً للظروف.

**سياسة حافة الهاوية النووية.** أشارت إيران إلى أن انسحاب الولايات المتحدة من «خطة العمل الشاملة المشتركة» قد يدفع بها إلى زيادة جمع مكونات أجهزة الطرد المركزي وإستئناف إنتاج مخزون سادس فلوريد اليورانيوم لغرض تخصيب - وهي أنشطة لا تنتهك «خطة العمل الشاملة المشتركة» ولكنها تثير المخاوف من احتمال إقدام طهران على ذلك في نهاية المطاف. وبإمكان النظام أيضاً تسريع وتيرة العمل على الصواريخ الباليستية التي يتخطى مداها الـ 2000 كيلومتر التي هي الحدود الحالية التي وضعتها إيران لنفسها. (وقد أعلنت هذا الحد في عام 2011 كبادرة تجاه أوروبا ولكنها قامت منذ ذلك الحين باختبار نظام أطول مدى، هو خرمشهر، وهددت بتجاوز هذا المدى في حالة تهديد أوروبا لإيران).

إذا تم تطبيق العقوبات الأمريكية الثانوية بشكل صارم وتسببها بفرض تكاليف باهظة، فقد تختار طهران في النهاية أشكلاً أكثر خطورة من سياسة حافة الهاوية النووية. على سبيل المثال، يمكن أن تتجاوز السقف الذي حدده «خطة العمل الشاملة المشتركة» من خلال تخصيب مخزونها من اليورانيوم بما يتخطى المستوى المسموح به حالياً (أي 3.67 في المائة من اليورانيوم 235)، أو من خلال تخزين أكثر من 300 كيلوغرام من اليورانيوم المنخفض التخصيب. كما يمكنها تعليق تنفيذ "البروتوكول الإضافي" أو وقف التعاون مع "الوكالة الدولية للطاقة الذرية". وقد يؤدي الانسحاب البطيء والتدرجي من قيود «خطة العمل الشاملة المشتركة» إلى تعقيد جهود الولايات المتحدة للضغط على إيران، لا سيما إذا أعلن النظام أنه سيحترم هذه القيود مجدداً فور انضمام الولايات المتحدة من جديد إلى الاتفاق (على الرغم من أن الدول الأوروبية الرئيسية أشارت إلى أن أي انتهاكات لـ «خطة العمل الشاملة المشتركة» من شأنها دفع عملية إعادة العقوبات النووية).

وإذا ما عجزت مقارنة تدرجية عن التخفيف من وطأة العقوبات، قد تسعى إيران إلى بناء قدرات تتجاوز العتبة النووية من خلال تخزين كميات كبيرة من المواد الانشطارية على وجه السرعة (ما يسمى بنموذج اليابان) من أجل زيادة الضغوط على الولايات المتحدة، أو قد تكشف جوانب مخفية من برنامجها النووي من أجل صنع عدد صغير من الأسلحة، ربما لاستئناف المفاوضات من موقع قوة والتوصل إلى رفع العقوبات مقابل الموافقة على تجميد ترسانتها النووية الناشئة (ما يسمى بنموذج كوريا الشمالية). ومع ذلك، فإن أيّاً من المسارين قد يؤدي إلى تحفيز القيام بعمل عسكري من قبل إسرائيل القلقة أو من قبل الولايات المتحدة (وهذا أقل احتمالاً). ولم يشر الرئيس ترامب حتى الآن، إلى ما إذا كان مستعداً لاستخدام القوة ضد برنامج إيران النووي؛ وقد يتوقف ذلك جزئياً على ما إذا كانت الدبلوماسية قد احتوت خطر الحرب مع كوريا الشمالية.

**المقاومة النووية الإقليمية.** منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي، أعلنت إيران أنها إذا لم تستطع تصدير النفط، فلن تتمكن أي من الدول المجاورة تصديره أيضاً. وبالتالي، فإن العقوبات الأمريكية التي تحدّ بشكل كبير من عائدات النفط الإيرانية قد تدفع النظام إلى عرقلة إنتاج النفط وتصديره على الجانب العربي من الخليج عن طريق الهجمات الإلكترونية أو أعمال التخريب أو التحرك العسكري. وفي نهاية المطاف، قد تستهدف مثل هذه الخطوات مضيق هرمز، الذي يُعتبر ممر معظم الصادرات والواردات الإيرانية - رغم أنه لهذا السبب، من غير المحتمل أن تتخذ إيران خطوات تهدد قدرتها على استخدام المضيق.

وعلاوةً على ذلك، إذا تسببت الضغوط الأمريكية المتزايدة بزعزعة استقرار الجمهورية الإسلامية، فقد تقرر طهران دمج جهود منفصلة سابقاً لإبعاد الضغوط عن البرنامج النووي الإيراني وتقويض المصالح الأمريكية في سوريا والعراق وأفغانستان. ولتحقيق هذه الغاية، قد توجه إيران

وكلاهما نحو استئناف الهجمات على العناصر الأمريكية في هذه الدول أو زيادة وتيرتها.

وعلى نحو بديل، بإمكان إيران معاينة الولايات المتحدة من خلال زيادة أنشطتها ضد إسرائيل والمملكة العربية السعودية سواء من خلال القيام بعمليات مباشرة أو عن طريق وكلائها. وفي ظل **عودة القوات الموالية للأسد إلى جنوب سوريا** في أعقاب الهجوم الأخير الذي قام به النظام هناك، فقد تحاول طهران في النهاية زعزعة استقرار الأردن لتسهيل نقل الأسلحة إلى فلسطيني الضفة الغربية - كما دعا المرشد الأعلى علي خامنئي في عام 2014.

ورداً على التهديد المتزايد الذي تشكله إيران ووكلائها خلال الحرب السورية، نفذت إسرائيل أكثر من 100 غارة داخل الأراضي السورية منذ أوائل عام 2013، مستهدفة بذلك مستودعات الأسلحة وقوافل نقل الأسلحة إلى «حزب الله». ومنذ أواخر عام 2017، ضربت إسرائيل المنشآت العسكرية الإيرانية في سوريا بشكل متكرر أيضاً، لمنع إيران من تحويل تلك البلاد إلى نقطة انطلاق للأعمال العسكرية ضد إسرائيل. وإذا تمت إساءة التعامل مع الوضع، يمكن لهذه الصراعات المستمرة أن تعقد الأزمة النووية الإيرانية الناشئة، مما يؤدي إلى **اندلاع حرب** لا يبدو أن أحداً يريد بها - على الأقل في الوقت الحالي.

## توصيات سياسية

الآن بعد انسحاب واشنطن من «خطة العمل الشاملة المشتركة»، كيف يمكنها أن تُحدد ردود فعل إيران في الوقت الذي تعزز فيه المصالح الأمريكية بأقصى قدر من الفعالية في المنطقة؟ لا بد من قيام عمل متضافر وموحد يسترشد بالمبادئ التالية:

**إستراتيجية شاملة.** تحتاج الولايات المتحدة إلى وضع إستراتيجية بشأن إيران **تشمل كافة عناصر القوة الوطنية**، حيث أن العقوبات وحدها قد لا تكون كافية. ومن أجل تقليص احتمال اتخاذ قرارات غير مثالية تستند إلى الاندفاع أو النفعية السياسية، على الإدارة الأمريكية انتهاج مقاربة مدروسة تربط بشكل واضح بين الوسائل والغايات مع تسليطها الضوء على التكاليف والفوائد والمقايضات التي ينطوي عليها كل خيار. وبشمل ذلك إدراك المخاطر التي تنطوي عليها سياسة أقصى درجات الضغط، والتي قد تقنع طهران بأنه ليس لديها ما تخسره بسبب تعطيل شحنات النفط الإقليمية أو محاولة تجاوز العتبة النووية.

**الخطة البديلة.** حتى في الوقت الذي تُطبّق فيه واشنطن مقارنة الضغط الخاصة بها، فإنها تحتاج إلى تدابير وقائية من أجل معادلة المخاطر المرافقة لهذه السياسة. ويعني ذلك خيارات الاستعداد لاحتواء برنامج نووي إيراني أعيد تشكيله إذا رفض النظام المفاوضات وأثبت قدرته على كبح الاضطرابات الداخلية - لا سيما إذا أظهرت إدارة ترامب أو إسرائيل عدم رغبتها على التعامل مع البرنامج عسكرياً أو عدم قدرتها على القيام بذلك.

**المقاومة في سوريا - وخارجها.** تُعتبر مواجهة **وكلاء طهران وعملياتها العسكرية في سوريا** (وفي دول أخرى) أساسية من أجل تقويض قدرة إيران على مقاومة العقوبات النووية عبر تنفيذ خطوات في المنطقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، على الولايات المتحدة التعاون مع روسيا حول الحفاظ على قدرة إسرائيل على تعطيل الجهود الإيرانية الرامية إلى تحويل سوريا إلى منصة لبسط نفوذها في المشرق.

**دعم العقوبات بخيارات سرية/عسكرية.** يتعين على واشنطن إعلام طهران بأنها إذا أعادت بناء برنامجها النووي، ستطلق الولايات المتحدة حملة سرية لزعزعة استقرار النظام وإرغامه على تحويل موارد إضافية للأمن الداخلي - مستغلةً مخاوف إيران من "ثورة ناعمة" مستوحاة من الخارج. ويجب أن يتمثل الهدف في الردع وليس تغيير النظام. ومن أجل منع إيران من تجاوز العتبة النووية، ينبغي على الولايات المتحدة أن تحافظ على استعدادها لتوجيه ضربة وقائية ضد البرنامج النووي الإيراني إذا لزم الأمر. كما يتعين على واشنطن أن تُحذر طهران من أنه إذا قامت قواتها أو قام وكلاؤها باستهداف الأفراد الأمريكيين، فسيتم استهداف العناصر الإيرانية - بالطريقة نفسها التي تمّ فيها استهداف قادة تنظيمي «القاعدة» و«الدولة الإسلامية».

**الاستعداد لإطلاق التدابير وتلقيها.** تتمثل طريقة عمل طهران في الردّ بالمثل على الأعمال العدائية من أجل تعزيز الردع؛ وعليه، قد تتسبب الهجمات الإلكترونية التي تنفذها الولايات المتحدة قيام إيران بهجمات مماثلة وقد تسفر التدابير الرامية إلى خفض إيرادات النفط الإيرانية عن وقف إمدادات النفط في جميع أنحاء الخليج. وبالتالي، يتعين على واشنطن تجنب أي خطوات من شأنها أن تؤدي إلى ردود هي غير مستعدة للتعامل معها - على سبيل المثال، بدلاً من قطع إيرادات النفط بالكامل، بإمكانها ضمان حصول إيران فقط على ما يكفي من دخل النفط لكي لا تتم عرقلة صادرات دول الخليج العربية. وعلى نحو مماثل، إذا وصل الأمر بواشنطن إلى الترويج بشكل فعال من أجل تغيير النظام، فقد تدفع طهران إلى الردّ من خلال تكثيف هجمات وكلائها على الأفراد الأمريكيين في المنطقة وشن هجمات إرهابية على المصالح الأمريكية هناك. (وبالفعل، أدت المخاوف من تغيير النظام، إلى دفع طهران على ما يبدو، إلى استئناف اغتيال ناشطين معارضين إيرانيين في أوروبا بعد توقف دام عقوداً من الزمن).

**على الأصدقاء أن لا يفاجئوا أصدقاءهم.** يجب على واشنطن أن تضغط على حلفائها لتنسيق خطواتهم ضد إيران بشكل أوثق، لكي لا تتورط الولايات المتحدة عن غير قصد في هذه الخطوات وتتمّ استهدافها في المقابل. وربما حدث ذلك في تشرين الأول/أكتوبر 2016، حين أسفرت ضربة جوية سعودية في اليمن عن مقتل أكثر من 140 مشاركاً في جنازة، وأدت إلى شنّ عدة هجمات على المدوّرة "يو أس أس ميسون" على يد متطرفين جوثيين مرتبطين بإيران. وقد تُخذت أعمال انتقامية مماثلة رداً على ضربة إسرائيلية واضحة خلال حزيران/يونيو الماضي أسفرت عن مقتل أكثر من 50 مقاتلاً عراقياً مدعوماً من إيران في شرق سوريا.

**استعادة مصداقية الولايات المتحدة على صعيدي النفوذ والردع.** قد تؤدي فجوة المصداقية الأمريكية القائمة منذ فترة طويلة مع طهران إلى تعقيد المساعي الرامية إلى تحديد معالم الخيارات المستقبلية للنظام. وكان الرد الأمريكي المقيّد على الهجمات التي رعتها إيران على الأفراد الأمريكيين في بيروت (عام 1983) والسعودية (عام 1996) والعراق (بعد عام 2003) قد أثبت لطهران أنه بإمكانها خوض حرب بالوكالة على الولايات المتحدة دون خطر مواجهتها أي ردّ عسكري. ونظراً إلى معارضة الرئيس ترامب العلنية لوجود عسكري أمريكي طويل الأمد في سوريا والفجوة الكبيرة بين أقواله وأفعاله بشأن إيران، لا يزال هناك الكثير الذي يجب عمله لإصلاح مصداقية الولايات المتحدة.

**التوازن الصحيح على صعيد السياسة.** يكمن التحدي الذي تواجهه واشنطن في فرض تكاليف كافية لإعادة طهران إلى طاولة المفاوضات، ولكن دون التسبب بخطوات إيرانية تكون الولايات المتحدة غير مستعدة للتعامل معها أو قد تؤدي إلى نشوب صراع في المنطقة. وسوف يعتمد الكثير على ما إذا كانت طهران تتصرف بحذر أو تتمتع بالجرأة للمبالغة نتيجة النجاح الذي حققته مؤخراً في المنطقة والرسائل المتباينة التي تلقفتها من واشنطن. وسيكون تغيير حسابات المخاطر بالنسبة لطهران وتحديد هيكلية التحفيزية - في ظل التصرف بحكمة - أساسيين لإدارة التصعيد ونجاح السياسة على حدّ سواء.

**مايكل آيرنشتات** هو زميل "كاهن" ومدير برنامج الدراسات العسكرية والأمنية في معهد واشنطن.